



تخفيض مخصصات المحروقات يؤدي إلى توقف شبكة المصرف التجاري

محمد راكان مصطفى

مشهد لافت في ساحة المحافظة يوم أمس استمر لأكثر من نصف ساعة نتيجة لتجمهر موظفي المصرف التجاري السوري من الإدارة العامة وموظفي الفرع ٦ والديوان العام وعلى رأسهم المدير العام للمصرف والمديرون المركزيون على الرصيف وحول الساحة المجاورة للمصرف، ما لفت انتباه المارة وفضولهم، وذلك بسبب انقطاع التيار الكهربائي الذي تصادف مع نفاذ مخزون المازوت الذي أدى إلى تعذر تشغيل المولدة الكهربائية في المصرف، وتعذر فتح باب الديوان العام للمصرف الذي يعمل على الكهرباء، وعدم القدرة على تشغيل الحواسيب وتوقف الشبكة، إضافة إلى معاناة الموظفين التي تكبدها في صعودهم إلى مكاتبهم في الطوابق العليا نتيجة لتعطل المصاعد، وانعدام الإضاءة في مكاتب الإدارة في الطوابق الدنيا وضمن الفرع رقم ٦.

وبدا ووقوف مدير عام المصرف وتعلق الموظفين حوله مشهداً كأنه نوع من الاعتراض على قرار تخفيض مخصصات القطاع العام من المحروقات التي طالت المصرف.

مصادر مطلعة في المصرف أكدت لـ«الوطن» على التجاوب بشكل ايجابي من وزير الكهرباء وإعادة التيار الكهربائي في المصرف إلى العمل، إضافة إلى التجاوب من وزارة النفط وتزويد المصرف بكمية من المازوت اللازمة لتشغيل المولدة الكهربائية في فترة التفتيش.

وحسب معلومات «الوطن» لم تكن الإدارة المركزية والفرع ٦ والوحيد المتأثرين بقرار التخفيض، فقد عانى كل من فرع المصرف رقم ١٢ في العفيف والفرع رقم ٢ قرب القصر العلي من منعكسات هذا القرار، ما اضطر الفرعين لأكثر من مرة إلى إغلاق أبوابهما قبل انتهاء الدوام الرسمي، لتعذر تقديم الخدمة للزبائن بسبب انقطاع الكهرباء.

إحالة شكاوى كثيرة على الرقابة والتفتيش.. وموظف الدولة المشكو منه ملزم بالحضور

سريول لـ«الوطن»: ٢٠٠ شكوى يستقبلها مجلس الشعب شهرياً

٢٢

عدم حضور المشكو منه غير الموظف يعرضه للملاحقة من الجهات المعنية



محمد منار حميجو

أعلن مقرر لجنة الشكاوى والعرائض في مجلس الشعب محمد خير سريول أن اللجنة تستقبل شهرياً نحو ٢٠٠ شكوى، مؤكداً أنه كل خمسة عشر يوماً تتم مناقشة نصف الشكاوى المقدمة وذلك بالاجتماع مع أصحابها لتبيان واقع مسألتهم.

وفي تصريح خص به «الوطن» كشف سريول عن إحالة عدد كبير من الشكاوى على الرقابة والتفتيش لتبنيها ومحاسبة الأشخاص المتورطين، مبيّناً أنه في حال عدم استجابة الجهة المعنية لطلب اللجنة في بيان واقع الشكوى فإنه يتم إحالتها إلى الهيئة لاتخاذ الإجراءات القانونية.

وأوضح سريول أن المشكو منه في حال كان موظفاً في الدولة فإنه ملزم بالحضور إلى اجتماع اللجنة في حال دعته وإلا فإنه يتم تحويل الشكوى إلى الجهة المسؤولة عنه لاتخاذ الإجراءات القانونية.

وأضاف سريول: إنه في حال كان غير موظف فإنه غير ملزم بالحضور للمجلس إلا أنه في حال عدم حضوره يتم تحويل الشكوى إلى الجهات المعنية ومنها مثلاً الأمن الجنائي.

وأكد سريول أن اللجنة اجتمعت أخيراً ثلاثة اجتماعات متعاقبة بسبب كثرة الشكاوى المقدمة إليها لمناقشتها، موضحاً أنه يتم إحالة

سبع سنوات ولم ينجز المبنى الإداري في مشفى الباسل في طرطوس

طرطوس- الوطن

الإدارة سحب تنفيذ المشروع من المتعهد والتفديت على حسابه في ٢٠١٤/٢/٩، وتم مخاطبة المتعهد عن طريق الصحف ورفعت دعوى على المشفى في القضاء الإداري برقم ٤٣٢٩ لعام ٢٠١٤، وبتاريخ ٢٠١٤/٥/١٢ تم فصل الدعوى برفض وقف تنفيذ القرار المشكو منه ومصاردة مصروفات الطلب وتوقيع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة للجهة المدعية (المدعى عليها تقابلاً)، وبعد مخاطبة إدارة المشفى بالدولة بالكتاب رقم ٢٨٣٦/٢٠١٤، ص تاريخ ٢٠١٥/٤/١٦ من أجل الحصول على الموافقة على متابعة إجراءات تنفيذ الأعمال على حساب المتعهد ولم يتم الرد.

أثير هذا الموضوع مجدداً في بداية شباط الماضي أثناء زيارة وزير الصحة، نزار يلزجي لمبنى مشفى الباسل ترأس خلالها اجتماع مجلس إدارة المشفى، حيث أكد بعض أعضاء مجلس الإدارة ضرورة استئناف العمل في المشروع واستكماله بشكل نهائي قبل أن تتلف التجهيزات والمعدات والمكفات التي وردت إليه، وطلب الوزير يومها من مدير شركة البناء بطرطوس الذي دعى للاجتماع استكمال الأعمال في المبنى خلال شهر.

ومن خلال متابعتنا لهذا الموضوع بعد شهر من توقيع زيارة وزير الصحة، نزار يلزجي للمبنى في ٢٠١٥/٤/١٦، وصولاً إلى إنجاز ٨٧٪ من قيمة الأعمال العقدية إضافة للربع النظامي من العقد الأساسي وتنظيم كشوف بقيمة الأعمال التي قبضها المتعهد أصلاً.

موضحاً أنه وبعد توقف العمل في المبنى خلال شهري أيلول وتشريف الأول من عام ٢٠١٢ قررت

مضت سبع سنوات بالتمام والكمال على المباشرة بمشروع المبنى الإداري للهيئة العامة لمشفى الباسل والذي لازال دون إنجاز حتى تاريخه رغم الحاجة الماسة له وعلى الرغم من أن مدة العقد ٤٠٠ يوم فقط بدءاً من ٢٠١٠/٤/١. تسؤلات عديدة حول هذا المشروع المتعذر تدور بين العاملين في المشفى والقطاع الصحي والجهات ذات العلاقة، إضافة لما ورد في الكتب العديدة التي رفعت بخصوصه من إدارة المشفى وتقابة الخدمات الصحية واتحاد العمال كان آخرها منذ أربعة أشهر، طالب فيه رئيس نقابة الخدمات الصحية بطرطوس أحمد خليل بوضع المبنى في الخدمة نظراً لضرورات العمل والمصلحة العامة، مبيّناً أنه يحتاج حالياً لصيانة وتكاليف مالية بسبب عدم استكمال المشروع وأعماله المالية بسبب عدم استخدام المبنى وتضرر التجهيزات الكهربائية والصحية والمصاعد الموجودة فيه.

وضمن الكتاب الموجه إلى اتحاد العمال معلومات مفصلة بخصوص المبنى بدءاً من توقيع العقد مع المتعهدين بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٨ وتسليم الموقع في ٢٠١٠/٤/١٦، وصولاً إلى إنجاز ٨٧٪ من قيمة الأعمال العقدية إضافة للربع النظامي من العقد الأساسي وتنظيم كشوف بقيمة الأعمال التي قبضها المتعهد أصلاً.

موضحاً أنه وبعد توقف العمل في المبنى خلال شهري أيلول وتشريف الأول من عام ٢٠١٢ قررت

العوجا فعلاً عوجة! تبدأ موسمها بـ١٢ ألف ليرة في اللاذقية

اللاذقية - عبير سمير محمود

تواصل أسعار الخضار والفواكه ارتفاعها في محافظة اللاذقية من دون حساب ولا رقيب، والتهم دائماً ارتفاع سعر صرف الدولار، إضافة لحالة الطقس الصعبة الموسم، كما يقول أحد الباعة الذي أكد أن «الغلاء على الكل» بعد نقاش مع سيدة عزفت عن شراء «العوجا» أو «العقابية» كما يسميها أهل اللاذقية بسبب عدم قدرتها على شراء حتى أوقية واحدة منها والتي سجل سعر الكيلو منها ١٢٥٠٠ ل. س ما يعادل نصف مرتب زوجها كما تتمتع وهي ذاهبة!

وفي جولة على سوق الخضار في المدينة رصدت «الوطن» أسعار الخضار والفواكه، إذ سجل الفول أعلى سعره هذا الموسم ليصل سعر الكيلو منه لـ ١٠٠٠ ليرة معادلاً لسعر كيلو الكوسا، في حين تراوح سعر كيلو الباذنجان بين ٤٥٠ إلى ٥٠٠ ليرة، والزهرة ٣٠٠ ليرة، وتراوح سعر كيلو البطاطا بين ٢٥٠ و٣٠٠ ليرة، والبندورة ٢٥٠ وكذلك الملفوف، والسيانح ٢٠٠ ل. س وتراوح سعر كيلو الليمون الحامض بين ١٥٠-٢٠٠.

في حين حطمت «العوجا» (العقابية) جميع أسعار الفاكهة بدخولها الموسم بسعر غير متوقع وقابل للارتفاع كما ذكر بعض الباعة ١٢٥٠٠ ليرة، وتراوح سعر البرتقال بين ١٠٠-١٥٠، والجزر ١٤٠، والتفاح بين ٢٠٠-٢٥٠ حسب نوعه.

١٤٧٥ دواء زادت أسعارها بعضها يصل إلى ٥٠٠٪

نقيب صيادلة حماة لـ«الوطن»: زيادة أسعار دواء المرضى النفسيين تزيد وضعهم سوءاً

حماة- محمد أحمد خبازي

رغم لم يثر قرار حكومي استياء عاماً في الشارع السوري أكثر مما أشاره قرار وزارة الصحة القاضي برفع أسعار الأدوية الصار مؤخرًا، وعدّ مواطنون كثير في محافظة حماة، وعلى وجه الخصوص المرضى من العاملين في دوائر الدولة ومؤسساتها وشركاتها، والمتقاعدین وجرى الحرب، أن رفع سعر الأدوية شكل قاصمة الظهر لهم، فهم كانوا بالكاد يتدبرون ثمن الدواء اللازم لهم قبيل رفع سعره أضعافاً مضاعفة، بعد التفتيش والترشيد والتفتيش على حساب ما يأكلون ويشربون.

وقال آخرون: إنه نأراً أخرى تحرقنا، ترى ألا تكفي نار المواد الغذائية والإستهلاكية حتى تضيف وزارة الصحة إلينا نارها؟ وأصبح أينما اتجهت وحيثما سرت تسمع الناس تتحدث عن قرار رفع أسعار الدواء، الذي رآه الصيادلة بأنه غير مناسب وإن كان مطلباً محققاً لمعامل الأدوية التي تستورد موادها



ومحروقاتها بالقطع الأجنبي.. من جانبه رئيس فرع نقابة الصيادلة في حماة الدكتور بشار حلواني أكد أن ارتفاع أسعار الدواء حقيقة تعيشها واقع ملموس، صدر عن وزارة الصحة وشمل الارتفاع ١/٤٧٥ صنفاً دوائياً تم تعديل أسعارها بنسب مختلفة، وصل رفع بعضها

إلى نسب كبيرة، وأصفاً حديث المواطنين بأنه صحيح ١٠٠٪/ فيضع أسعار الأدوية النفسية كالصرع مثلاً ارتفعت بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠٪، وكذلك أدوية الغدة وأدوية أخرى، فبدلاً من مراعاة هؤلاء المرضى النفسيين، جاءت زيادة أسعار الدواء لتزيد وضعهم النفسي سوءاً.

الكلية الصناعية في مشفى الحسكة (تعبانة)

الحسكة - دحام السلطان

أصبحت معاناة مرضى الفشل الكلوي لدى قسم الكلية في المشفى الوطني في الحسكة مزمنة، في ضوء تواضع مستوى الأداء الخدمي الطبي لأجهزة (الغسيل) لجهة الأولوية والقابلية الخدمية للقيام بدورها بالشكل الطبي المطلوب، وخاصة بعد أن تقلص عدد أجهزة الكلية الصناعية من ١٢ جهازاً إلى النصف، اثنان منها (فرزتيوس) مخصصان لمرضى الكبد، وأربعة من نوعية (غامبرو) مخصصة لمرضى الفشل الكلوي السبلي، والذي تراقق وبالدرجة الأولى إلى تواضع مستوى التيار الكهربائي (النظامي) الذي يصل إلى أجهزة الغسيل

المواطن، يصل عدد المراجعين لقسم الكلية لنحو ٣٠ مريضاً في اليوم على أقل تقدير، من مختلف مدن ومناطق وأرياف المحافظة، يشار إلى أن المريض لا يتلقى سوى نصف الوقت المقرر للعلاج المسموح به من الناحية الطبية، والتي يسميها المختصون (غسلة إسعافية)، نتيجة للمنقصات المرتبطة بانقطاع التيار الكهربائي بسبب الظروف القاهرة التي تمر بها المحافظة وأسباب خارجة عن قبضة يد قرار كل المعنيين بها، إضافة إلى مشكلة عدم توافر قطع الصيانة والغير لأجهزة العطلتة نتيجة تواضع مستوى التيار الكهربائي الذي ضر ولم يتغير والذي أدى إلى خروج هذه الأجهزة من الخدمة، فالن متى يبقى الوضع على ما هو عليه يا سامعين الصوت؟